TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/51/4
31 August 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والخمسون
جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية: منظور ما بعد الأونكتاد الحادي عشر

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد[1]

ملخص

لقد عزز الأونكتاد الحادي عشر، المعقود في ساو باولو في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الولاية الشاملة للأونكتاد في مجالات رئيسية للتجارة الدولية والتنمية. فهو ساعد في بناء الثقة وتوافق الآراء في جوانب هامة من جدول أعمال التجارة الدولية والتنمية، وقدم مساهمة موضوعية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية، ووضع خارطة طريق للجهود المضطلع بها دولياً فيما يتعلق بالتجارة الدولية والتنمية ولأنشطة الأمانة بالنسبة للسنوات الأربع المقبلة. وأطلق عدد من المبادرات الجديدة. ويؤكد توافق آراء ساو باولو أن ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية يتطلب تعزيز الوصول الفعال إلى الأسواق وزيادة فرص الدخول بالنسبة لصادرات البلدان النامية. ومن الضروري ضمان الإنصاف والعدالة في النظام التجاري والمفاوضات التجارية بحيث تعالج التفاوتات الهامة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث حجمها وطاقتها ومواردها وقدرتها التنافسية. ومن شأن هذا أن يسهم في تحقيق توافق آراء ساو باولو فيما يتعلق بدعم وصون "نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً وقائماً على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي"، والأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر. وإن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية حالياً في إطار برنامج عمل الدوحة ومقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، لها آثارها على إمكانات التنمية لدى البلدان النامية. وينبغي أن توجه مفاوضات الدوحة نحو تحقيق المقاييس الإنمائية إذا أريد لهذه المفاوضات أن تفي بالتعهدات الإنمائية الرئيسية المعلنة في مؤتمر الدوحة الوزاري. ويؤدي الأونكتاد دوراً هاماً في دعم جهود البلدان النامية والمجتمع الدولي من أجل ضمان مكاسب إنمائية من التجارة الدولية.

مقدمة

١- إن البند ٦ من جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية (٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤) يتيح للمجلس مناسبة لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الدوحة والتطورات التي شهدها النظام التجاري الدولي في مجالات تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك في ضوء النتائج التي تركز على التنمية والتي أفضى إليها الأونكتاد الحادي عشر المعقود في ساو باولو. وقد أعدت أمانة الأونكتاد هذه المذكرة بنية مساعدة المجلس في إجراء استعراضه.

أولاً – توافق آراء ساو باولو بشأن ضمان المكاسب الإنمائية

٢- استناداً إلى خطة عمل بانكوك[٢]، أكد توافق آراء ساو باولو وروح مؤتمر ساو باولو المعتمدين أثناء الأونكتاد الحادي عشر[٣]، من جديد الولاية الشاملة للأونكتاد والنهج المتكامل الفريد إزاء التجارة والتنمية الذي اتبعه الأونكتاد طوال العقود الأربعة الماضية في أركان عمله الثلاثة، وهي بناء توافق الآراء الحكومي الدولي، والبحوث وتحليل السياسات العامة، والتعاون التقني وبناء القدرات. وإن نتائج المؤتمر بشأن ضمان مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية في إطار الموضوع العام الخاص بـ "تعزيز الاتساق بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية" أكدت من جديد ووسعت ولاية الأونكتاد في مجال التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية؛ والمفاوضات والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية؛ والتعاون التجاري بين بلدان الجنوب؛ والسياسات التجارية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛ وتحليل التجارة والتنمية؛ والسلع الأساسية؛ والخدمات؛ والتجارة والبيئة والتنمية؛ والقوانين والسياسات العامة المتعلقة بالمنافسة.

٣- وحدد المؤتمر مجالات عمل جديدة فيما يتعلق بالتجارة، بما في ذلك الاستعراض القطاعي للقطاعات الجديدة الفعالة في التجارة العالمية؛ ومقاييس التنمية؛ وتقييم التجارة في الخدمات؛ واستعراض الترابط بين الاتفاقات التجارية الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف؛ والتجارة بين بلدان الجنوب في سياق الجغرافيا الجديدة للتجارة؛ وفرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية. ولقد اتفق المشاركون في النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية على بدء الجولة الثالثة من المفاوضات المتعلقة بهذا النظام في سبيل توسيع وتعميق التعاون والتكامل التجاريين فيما بين بلدان الجنوب. كما أتاح الأونكتاد الحادي عشر فرصة للحكومات، كل منها على حدة، كي تطلق مبادرات هامة في مجال التضامن التجاري والإنمائي، بما في ذلك مبادرة المملكة المتحدة بإنشاء مرفق دولي للتمويل يرمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرة هولندا المتعلقة بوضع تقرير وطني بشأن التقدم المحرز على درب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أطلقت مبادرات جديدة فيما يتعلق بالشراكات بهدف تعزيز مشاركة مؤسسات البلدان النامية في قطاع النفط والغاز. وتتجسد هذه المبادرات في إنشاء فرقة عمل استشارية معنية بالتدابير البيئية والوصول إلى الأسواق؛ والربط الشبكي فيما بين أمانات تجمعات التكامل الإقليمي؛ وإنشاء شبكة لمصارف التصدير والاستيراد.

٤- ولقد ساعد الأونكتاد الحادي عشر ونتائجه، وكذلك وثائق المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة والحوار الحكومي الدولي بشأن السياسات العامة الذي جرى أثناء المناقشة العامة، والدورات الموضوعية التفاعلية، والمحافل المخصصة لمعالجة قضايا محددة، بما في ذلك الحوار مع المجتمع المدني، خلال أسبوع ريو المعني بالتجارة (٧-١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) في تحديد القضايا الرئيسية التي تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية في ضمان مكاسب إنمائية. وعَرَّفت المناقشة المواضيعية التفاعلية الفنية والثرية التي دارت بشأن التجارة، واشتملت على بيانات مقدمة من رئيسين من رؤساء الدول ونحو ٥٠ وزيراً وعدد من كبار المسؤولين والسفراء، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بالآفاق والتجارب القطرية والموضوعية، وساهمت في بناء توافق الآراء. واشتملت القضايا المطروحة على ما يلي:

- **بروز جغرافيا جديدة للتجارة** الدولية. لقد أصبحت التجارة مصدراً هاماً للنمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية، في حين شهد حجم ونمط مشاركة هذه البلدان في التجارة الدولية تحولاً هاماً. فبالإضافة إلى الأهمية المتواصلة التي تتسم بها أسواق الشمال بالنسبة للجنوب، زادت أهمية أسواق الجنوب بالنسبة للشمال وكذلك للجنوب، زيادة مذهلة في سياق الترابط بين الاقتصادات على الصعيد العالمي.

- **ويمكن الاستفادة من المكاسب الإنمائية التي يحققها** النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر. ويظل هذا تحدياً رئيسياً للمجتمع الدولي ككل، **ومسؤولية على عاتق البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء**. وإن الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني غير كافية وينبغي أن تكمل بأطر **سياسات عامة دولية مساعدة وبتدابير داعمة** على المستوى الدولي. والتجارة ليست غاية في حد ذاتها وإنما وسيلة لتحقيق النمو والتنمية والحد من الفقر.

- إن الاتساق بين **الأهداف الإنمائية الوطنية** للبلدان النامية من جهة، والأهداف التي تسعى إليها المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف من جهة أخرى، حاسم الأهمية. ويجب أن تحدد البلدان النامية نهجاً استراتيجياً وتدريجياً مع تحديد مناسب لسرعة الإصلاحات وتسلسلها وتدريجها، كما يجب عليها أن تعزز الحكم الرشيد. وفي الوقت ذاته، يجب أن تتكيف الأهداف الإنمائية الوطنية مع ما يسجله الاقتصاد العالمي وأوضاع السوق من تحولات سريعة.

- وينبغي ألا تتعرض قدرة الحكومات على اتباع السياسات الإنمائية الأنسب للإعاقة دون موجب. ويجب أن يوفر النظام التجاري الدولي مجال التحرك الشرعي اللازم للسياسة العامة كيما يتسنى للبلدان النامية اتباع مزيج استراتيجي فعال من السياسات التجارية والإنمائية الفعالة التي تتلاءم مع الأوضاع الأولية، والميزة النسبية الفعالة والاحتياجات والظروف المتغيرة. وعلى كل حكومة من الحكومات أن تجري تقييماً يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية، والقيود التي تنشأ عن فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة.

- ويجب أن يوضع **الحد من الفقر** في صميم الاختيارات والأولويات المتعلقة بالسياسة التجارية والإنمائية. وسوف يسمح هذا بإدماج الفقراء في التجارة عن طريق تعزيز القطاعات المنتجة التي ينشطون فيها والتشجيع على التحول من إنتاج الكفاف إلى الإنتاج التجاري. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالأسواق المحلية والدولية لتلك المنتجات الأساسية التي لها أثر مباشر على دخل الفقراء وقدرتهم الشرائية.

- ويتطلب التخفيف من حدة الفقر تعزيز تنمية قطاع **السلع الأساسية**. ولا يزال هذا القطاع يمثل عماد الاقتصاد لدى بلدان نامية عديدة من حيث توليد الدخل، والادخار والعملة الأجنبية، وكذلك التوظيف وأسباب العيش، ولا سيما بالنسبة للفقراء والنساء. لذلك ينبغي لكل من البلدان النامية والمجتمع الدولي إيلاء عناية خاصة بهذا القطاع، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة الإنمائية، وإصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف، وضمان شروط المنافسة في أسواق السلع الأساسية، ومعالجة عدم استقرار الأسعار وتدهور شروط التبادل التجاري من خلال إجراءات حكومية وأدوات قائمة على السوق.

- كما يجب أن تولى الأولوية **لأهداف المصلحة العامة** لدى صياغة السياسات التجارية والإنمائية في البلدان المتقدمة والنامية بحيث تعالج قضايا بقاء الفقراء الحاسمة الأهمية. ويجب أن يراعي النظام التجاري الدولي استئصال الفقر والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والوصول إلى الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والصحة والتعليم، والحصول على الأدوية الأساسية.

- وترتبط **شواغل التكيف** الناجمة عن إصلاح التجارة وتحريرها ارتباطاً وثيقاً بالفقر ويجب أن تعالج، بما في ذلك عن طريق مزيد التماسك والتآزر بين مستوى الالتزامات، وكلفة التنفيذ، والموارد المالية والتقنية المتاحة للبلدان النامية. ويجب توفير القدر الكافي من "المعونة من أجل التجارة" بالإضافة إلى "المعونة من أجل التنمية". ومن الضرورة بمكان ألا يفضي التحرير إلى تقلص التصنيع وإضعاف قطاعي الزراعة والخدمات، وهو ما من شأنه زيادة مستويات الفقر.

- ولا غنى عن **الهياكل الأساسية المناسبة والجيدة**، بما فيها الهياكل المادية والبشرية والمؤسسية والتنظيمية والاجتماعية والهياكل المتصلة بالتجارة، في زيادة تجارة البلدان النامية واندماجها بشكل مفيد في الاقتصاد العالمي.

- وللاستفادة من المكاسب الإنمائية التي تحققها التجارة، من الضروري تحسين **قدرات العرض والقدرة التنافسية**، وزيادة **الكثافة التكنولوجية والقيمة المضافة، والحفاظ على القيمة ودرجة التنويع** فيما يتعلق بإنتاج البلدان النامية وصادراتها من السلع الأساسية والسلع المصنوعة والخدمات. وعلى الحكومات دور هام في هذا الصدد، إلى جانب سائر أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم الجهات المانحة، والمؤسسات التجارية العالمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- ويجب مضاعفة الجهود لتحقيق الغاية الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهي إنشاء **نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً وقائماً على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي**. ويجب دعم البلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نمواً، في مشاركتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتعزيز وصولها إلى الأسواق والدخول إليها، وضمان فرص تجارية عادلة ومنصفة، وتأمين مجال التحرك الشرعي اللازم للسياسة العامة من أجل التنمية، وممارسة حقوقها في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف على أكمل وجه، ولكي تتكيف على نحو مستدام مع عملية التحرير التي تمر بها، بما في ذلك آثار التفكك والبطالة وتقلص التصنيع.

- وتشكل **العدالة والإنصاف** العنصر الأساسي في ضمان المكاسب الإنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية. ويفترض هذا التنفيذ الفعال للالتزامات القائمة، وترك المجال لقوى السوق كي تنشط في القطاعات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية، والحد بشكل هام من التدخلات المشوهة للتجارة، و/أو القضاء عليها، ومعالجة الممارسات المانعة للمنافسة التي تلجأ إليها المؤسسات التجارية العالمية والتي تضعف أو تبطل فوائد التجارة.

- ويجب ضمان **الاتساق بين الاتفاقات التجارية الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف**، نظراً لأن تزايد أهمية التشابك بين الاتفاقات التجارية الإقليمية زاد من تعقد النظام التجاري الدولي وأثره الإنمائي. وينبغي أن يؤخذ التفاعل الجديد والمتطور بين هاتين العمليتين في الحسبان لضمان تحقيق المكاسب الإنمائية للبلدان النامية. وعلى وجه التحديد، قد يكون للاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب آثار إنمائية هامة تمتد إلى "ما وراء الحدود".

- وتتطلب **أوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية** من حيث الحجم، وقدرات العرض، والقدرة التنافسية، والطاقات البشرية والمؤسسية والتنظيمية، معاملة خاصة وتفاضلية في ضمان المعاملة المتكافئة بين شركاء غير متكافئين في إطار النظام التجاري الدولي. وينبغي الاعتراف بالمعاملة الخاصة والتفاضلية بوصفها أداة فعالة "للحاق بالركب" فيما يتعلق بالنجاح والتنمية في مجال التجارة والاندماج المفيد في النظام التجاري الدولي.

- ويجب أن تتاح للبلدان النامية فرص **الوصول الفعال إلى أسواق** السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية لهذه البلدان، بما في ذلك الزراعة والسلع الأساسية والمنسوجات والمنتجات المصنوعة والخدمات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والموارد، وذلك من خلال طرائق التوريد ٤ و٢ و١. وإن تعزيز فرص وصول هذه الصادرات إلى الأسواق وتأمين استقرارها من شأنهما أن يوفرا تمويلاً مستداماً للتنمية لا يترتب عليه ديون نظراً لأن حجم الموارد التي تتيحها صادرات البلدان النامية في هذه القطاعات تفوق بكثير تلك التي توفرها المعونة. ويتطلب هذا خفض وإزالة التعريفات والتحيز القائم على التعريفات الجمركية، ومعالجة تصاعد التعريفات وبلوغها مستوى الذروة، وإزالة وتخفيف آثار الحواجز التي تعترض الوصول إلى الأسواق، مثل الحواجز الناجمة عن

تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية/الحواجز التقنية أمام التجارة، والمعايير البيئية والاجتماعية، وقواعد المنشأ، وتدابير الطوارئ، وكذلك الممارسات المانعة للمنافسة التي يلجأ إليها القطاع الخاص، وهياكل السوق.

- ولا يزال **الوصول إلى الأسواق على أساس** تفضيلي يتسم بفائدة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، ولذلك يجب تعزيزه عن طريق توسيع النطاق الذي تشمله المنتجات، وتعميق الهوامش التفضيلية، وضمان الاستخدام الفعال للمخططات التفضيلية من خلال إدخال تحسينات على القواعد التي تنظم هذه المخططات، بما في ذلك قواعد المنشأ. ويجب ترشيد الاشتراطات تلافياً للحد دون داع من أهلية الاستفادة من هذه المخططات. ويشكل تراجع الأفضليات الناتج عن شرط الدولة الأَوْلى بالرعاية وعن تحرير التبادل التجاري الإقليمي شاغلاً رئيسياً للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض والبلدان النامية الصغيرة والضعيفة وأقل البلدان نمواً. ويجب تحديد حلول تقوم على التجارة والتنمية ولا يترتب عليها ديون لمساعدة البلدان المتضررة في مجابهة تكاليف التكيف التي تكون في معظم الأحيان مرتفعة.

٥- وكان الأونكتاد الحادي عشر هو أول مؤتمر حكومي دولي هام يُعقَد بعد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (كانكون، ٢٠٠٣). ولقد ساهم مساهمة هامة في مرحلة ما بعد كانكون من مفاوضات الدوحة، إذ إنه وفَّر الأسس السياسية والاقتصادية اللازمة، والزخم الموضوعي، والتوجيه الإيجابي للمفاوضات. وساهم المؤتمر في بعث روح بنّاءة وفي بناء الثقة، ووضع أساس لمناخ إيجابي للمفاوضات التي أدت إلى المقرر الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

ثانياً – استعراض عام للتطورات المسجَّلة في إطار برنامج عمل الدوحة

الإطار العام

٦- جرت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار برنامج عمل الدوحة في ظل ظروف تميزت بتزايد دور التجارة ومساهمتها في النمو الاقتصادي والتنمية. وقد ارتفع متوسط المعدل العالمي للتجارة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من زهاء ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٣. ويتجلى هذا الاتجاه بصورة أكثر وضوحاً لدى البلدان النامية السريعة النمو في آسيا. وأفضت الأهمية المتزايدة لمشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية إلى نشأة جغرافيا جديدة للتجارة العالمية. وفي عام ٢٠٠٢، بلغت قيمة صادرات البلدان النامية من السلع ٢,٠ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بصادرات عالمية من السلع قيمتها ٦,٤ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وارتفعت حصة البلدان النامية في الصادرات العالمية من السلع من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ نتيجة النمو القوي لصادراتها الذي بلغ متوسطه السنوي نسبة ٩,١ في المائة طوال التسعينات، وساهمت مساهمة هامة في التوسع المطّرد للتجارة العالمية (٦,٧ في المائة). كما ارتفعت حصة البلدان النامية في التجارة العالمية للخدمات من ١٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٣ في المائة في عام

٢٠٠٢، حيث بلغت قيمة صادراتها من الخدمات نحو ٣٦٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة وبلغت الصادرات العالمية من الخدمات التجارية ١,٦ تريليون دولار ولا تزال البلدان المتقدمة هي الأسواق الرئيسية لصادرات البلدان النامية، إذ تستأثر بزهاء ٦٠ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية. ومما له دلالة في هذا الصدد أن الولايات المتحدة استوردت في عام ٢٠٠٣، وللمرة الأولى في التاريخ، كمية من السلع من البلدان النامية أكبر مما استوردته من البلدان المتقدمة. وبالمثل، تزايدت أهمية التجارة بين بلدان الجنوب بشكل مطرد وملحوظ. وتمثل التجارة فيما بين بلدان الجنوب اليوم (الصادرات) نسبة ٤٠ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية، وتمثل زهاء ١٣ في المائة من مجموع الصادرات العالمية.

٧- وفي ظل هذه الظروف، تمثل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تحدياً بالغ الأهمية للبلدان النامية. وينطبق هذا على جدول أعمالها الهجومي أو الإيجابي (التصدير) وجدول أعمالها الدفاعي (التدابير المتعلقة بالاستيراد و"ما وراء الحدود"). وفي الوقت ذاته، يشمل نطاق القواعد التجارية المضمنة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية خيارات البلدان النامية فيما يتعلق بالسياسة الإنمائية العامة، مثل أدوات السياسة العامة الصناعية، ويفرض بذلك قيوداً هامة. وسجل العقد الماضي أيضاً اعترافاً متزايداً بما يظهره تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية من اختلالات وأوجه إجحاف في الميزان العام للحقوق والالتزامات والفوائد التجارية المستمَدة من الفرص التجارية الناشئة عن الالتزامات الخاصة بتحرير التجارة، في معظم الأحيان على حساب البلدان النامية. لذلك، نمت آمال كبيرة لدى البلدان النامية عندما وافق وزراء منظمة التجارة العالمية في الدوحة على وضع شواغل البلدان النامية واحتياجاتها في صميم برنامج عمل الدوحة. ومن ثم، فإنه من الأهمية بمكان في هذا الصدد تحقيق نتائج موجَّهة نحو التنمية، وتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف ٨ بشأن "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية من خلال نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز". وفي ساو باولو، جرى التأكيد مجدداً على ضرورة النهوض بهذه الغاية وصونها.

٨- ولقد تسببت النكسة التي مُني بها المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في خيبة أمل، وحملت على التفكير بشأن آفاق برنامج عمل الدوحة ومدى قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على البقاء، وكذلك بشأن السبل والوسائل التي تُمكِّن من المضي قدماً في مفاوضات الدوحة. وأُثير هاجس بشأن آثار كانكون على تحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف يراعي الاحتياجات التجارية والمالية والإنمائية للبلدان النامية. ولقد أكدت المناقشة الشاملة التي جرت في أثناء الدورة الخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ٨ و١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وهي الأولى من نوعها على المستوى الحكومي الدولي بعد كانكون، مرة أخرى أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف وضرورة توفر الإرادة السياسية والجهود المنسقة لإرجاع مفاوضات الدوحة إلى مسارها. ولقد حددت مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة[٤]، وكذلك المناقشة التي أجراها المجلس حسبما ترد في الملخص الذي أعده الرئيس[٥] الرهانات الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وكذلك بالنسبة للنظام التجاري الدولي ككل، وألقت الأضواء على الدور الجديد لائتلافات البلدان النامية وأهميتها في تحقيق نتائج مواتية للتنمية في إطار مفاوضات مرحلة ما بعد كانكون.

الدروس المستخلصة، والقضايا المتعلقة بعملية المفاوضات وجوهرها

٩- ثمة اعتراف حالياً بأنه لا يمكن الفصل بين عملية المفاوضات وجوهرها، وأن وضع جدول الأعمال يكتسي أهمية بالغة في تحديد نتائج المفاوضات. ولقد سجلت مرحلة ما بعد كانكون تحسناً في الجو العام للمفاوضات مع بروز عمليات أكثر مشاركة وشمولاً، وطريقة تقوم على الإنصات، والاتصالات المباشرة والمفاوضات في ما بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، لا سيما في مجالات التفاوض الرئيسية كالزراعة. وتم إيلاء اهتمام متزايد للاتصالات المباشرة وغير الرسمية فيما بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. وشهدت المفاوضات سعي البلدان النامية إلى تحقيق مصالحها وأولوياتها، مبينة بذلك قدراتها التفاوضية المعززة والمتطورة، والتزامها، والائتلافات الإقليمية وعبر الإقليمية القوية القائمة حول قضايا معينة. ولقد توفقت هذه الائتلافات القوية (مجموعة العشرين، ومجموعة الثلاثة والثلاثين، ومجموعة التسعين (مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأفريقي، وأقل البلدان نمواً) وأقل البلدان نمواً) في تركيز مفاوضات الدوحة حول جوهر جدول الأعمال التجاري وفي التعريف بشواغلها الإنمائية المحددة. فقد ساهمت مجموعة العشرين، على سبيل المثال، في التقدم بالمفاوضات التجارية. وشاركت بعض البلدان النامية على نحوٍ فعال، وقدمت اقتراحات تقنية سليمة، وأصبحت أطرافاً فاعلة رئيسية في عمليات صنع القرار في منظمة التجارة العالمية. ولا يقل أهمية عن ذلك بروز ائتلافات بين بلدان الشمال والجنوب (مجموعة العشرة) و"المجموعات النشطة" للتفاوض، مثل الأطراف المعنية الخمسة (الاتحاد الأوروبي وأستراليا والبرازيل والهند والولايات المتحدة) التي التقت قُبيل الأونكتاد الحادي عشر وساهمت بقسط وافرٍ في تمهيد الطريق للاتفاق الإطاري المتعلق بالزراعة. ورُحب بتشكيل الأطراف المعنية الخمسة، بوصفه يعزز الفعالية ويجسد تحولاً من الطابع الشمالي الصرف لمجموعات صنع القرار الرئيسية. ومع ذلك، نادت أطراف أخرى أيضاً بعمليات تشاورية تقوم على أساس أوسع نطاقاً، وتتسم بحسن الإعداد والتسلسل، تفضي إلى اتفاقات تقوم على التفاوض وتوافق الآراء.

١٠- وإن اتخاذ القرار المتعلق بالاتفاق الإطاري المؤرخ ١ آب/أغسطس على مستوى مجلس الإدارة مع مشاركة بعض الوزراء يطرح تساؤلات مهمة فيما يتعلق بالدور النسبي للمؤتمرات الوزارية. ومع مراعاة الإخفاق في مؤتمر سياتل ومؤتمر كانكون، قد يوجه دور المؤتمرات الوزارية في المستقبل أكثر فأكثر نحو التقييم، وإعطاء قوة الدفع، والموافقة السياسية على الاتفاقات التي يتم التوصل إليها فعلاً في إطار مجلس الإدارة. وستظل التعقيدات المتزايدة للنظام التجاري الدولي، مع توسع وانتشار وتعمق الاتفاقات التجارية الإقليمية والاتفاقات التجارية الثنائية، تؤثر في العمليات التفاوضية. وينبغي إيجاد تفاعل إيجابي وتماسك بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية لضمان إسهام هذه الاتفاقات في بناء النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي تنمية البلدان النامية. وأبدى قلق من أن تتخطى المفاوضات التجارية الإقليمية منظمة التجارة العالمية بوصفها محفلاً للتفاوض، ولا سيما بعض الاتفاقات المبرمة بين بلدان الشمال والجنوب والتي تكون فيها البلدان النامية أقل قدرة على المُساومة وتهمل فيها المسائل التفاوضية الرئيسية ذات الأهمية الهجومية وتلغى فيها المصالح الدفاعية. وتبرز هذه التوقعات الحاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف أقوى وأكثر قدرة على البقاء، وكذلك الحاجة إلى اختتام برنامج عمل الدوحة بنجاح وبشكل مؤات للتنمية. وقد تتأثر المفاوضات المتعلقة ببرنامج عمل الدوحة أيضاً بالمنازعات القائمة في صلب

منظمة التجارة العالمية، مثلما هو الشأن فيما يتعلق بالزراعة وكذلك المسائل البنيوية، وبالحالة في الميدان في مختلف البلدان والأسواق الدولية. وستظل عودة الاتجاهات الحمائية في بعض الأسواق الرئيسية تؤثر في العمليات التفاوضية، ولا سيما في المجالات المهمة للبلدان النامية كالاستعانة بالمصادر الخارجية والمنسوجات.

١١- وفي سبيل إجراء "جولة إنمائية" حقيقية وإنشاء نظام تجاري مستدام وفعال، يجب تصحيح المسار من نهج يقوم على المذهب التجاري إزاء المفاوضات التجارية إلى نهج يقوم على الأهداف الإنمائية للألفية وعلى توافق آراء ساو باولو، ويشدد على العدالة والإنصاف والتضامن في مجال التنمية. ويمكن أن تحدد بعض المجالات ذات الأولوية للتفاوض بشأنها من أجل تحقيق نتائج لصالح التنمية من شأنها أن تضمن تقاسم المنافع، وكذلك تكاليف التكيف، تقاسماً أكثر عدلاً وإنصافاً بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وسوف تركز هذه البلدان على تعزيز جدول أعمالها الرئيسي داخل منظمة التجارة العالمية بشأن الوصول إلى الأسواق، بشكل كبير ومفيد تجارياً، ولا سيما تعزيز وتعميق وصول السلع الأساسية والمنتجات المصنوعة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والخدمات إلى الأسواق، وتيسير شروط دخولها إليها. وعلى وجه التحديد، سوف تؤدي النتائج التي تفضي إليها المفاوضات الزراعية دوراً حاسماً في التنمية والحد من الفقر. كما ينبغي إيجاد حلول إنمائية وتجارية للشواغل المحددة التي تهم البلدان النامية كتراجع الأفضليات، والمسائل المتعلقة بالقطن والسلع الأساسية، وتقلص التصنيع، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر على نطاق أوسع. وفي الوقت ذاته، تتطلب النتائج الموجهة نحو التنمية الحفاظ على مجال التحرك الشرعي اللازم للسياسة العامة كيما يتسنى للبلدان النامية اتباع السياسات التي تناسب احتياجاتها المحددة.

الاتفاق الإطاري المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤

١٢- عقب إصدار وتنقيح مشروعي نصين، اعتمد مجلس إدارة منظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ مقرراً بشأن الأطر المتعلقة بالمفاوضات المقبلة ("المقرر") أو ما يسمى "الاتفاق الإطاري"[٦]. ومنذ استئناف المفاوضات الجارية في إطار برنامج عمل الدوحة في آذار/مارس ٢٠٠٤، ظل اعتماد هذا الاتفاق الإطاري في موعد أقصاه نهاية تموز/يوليه يُشكل الهدف المتفق عليه والذي يتوقع منه أن يمكن أعضاء منظمة التجارة العالمية من إعادة المفاوضات إلى مسارها. ويحدد المقرر إطار العمل والهيكل والتوجيه بالنسبة إلى المفاوضات المقبلة في مجالات رئيسية أربعة، وهي الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، والقضايا الإنمائية، ويضيف توافق الآراء الصريح، مجال تسهيل التجارة. وكان المقرر تتويجاً لعمليات تفاوضية معقدة وصعبة، اشتملت على مشاورات مكثفة في جنيف وبعض العواصم، وتجمعات وزارية، ومبادرات سياسية من جانب الشركاء، ولا سيما رسائل موجهة إلى أعضاء منظمة التجارية العالمية من الممثل التجاري للولايات المتحدة والمفوضين التجاريين والزراعيين للاتحاد الأوروبي، والتجمعات الإقليمية، والتحالفات التي تقوم على مسائل وشواغل محددة، وتنازلات هامة في الأطر الثنائية والكثيرة الأطراف والمتعددة الأطراف.

١٣- ويؤكد المقرر مرة أخرى أولاً وقبل كل شيء قيمة تعدد الأطراف، ويعيد إلى برنامج عمل الدوحة مقومات البقاء، ويؤكد مجدداً على المكانة المركزية التي تحتلها الشواغل الإنمائية، ويلزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بتحقيق البُعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة. كما يؤكد من جديد على المعاملة الخاصة والتفاضلية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويساعد في تقليل الشكوك التي تحيط بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، ويسكن المخاوف الحمائية. ويجسد المقرر تحركاً إلى الأمام في مجالات عدة، ولا سيما في الزراعة. ويكرر التأكيد على أهمية الأفضليات التجارية الطويلة الأمد ومعالجة قضية تراجع الأفضليات والقطن. وينص المقرر على نهج أكثر مرونة وواقعية إزاء الإطار الزمني المحدد لاختتام المفاوضات الجارية في إطار برنامج عمل الدوحة بتمديد الموعد النهائي للمفاوضات إلى ما بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على الأقل إلى غاية انعقاد الدورة السادسة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (هونغ كونغ، الصين). كما يضع خطوطاً زمنية لبعض جوانب برنامج العمل، بما في ذلك استعراض المعاملة الخاصة والتفاضلية (تموز/يوليه ٢٠٠٥)، والمسائل والشواغل المتصلة بالتنفيذ (تموز/يوليه ٢٠٠٥)، والخدمات (أيار/مايو ٢٠٠٥ لإحالة العروض المنقحة). وتبين الخطوط الزمنية الأهمية المعلقة على القضايا الإنمائية الرئيسية والحاجة إلى إحراز تقدم بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية والقضايا المتعلقة بالتنفيذ على وجه الأولوية في ظل ظروف تميزت بعدم احترام الخطوط الزمنية بشأن هذه القضايا الرئيسية في الماضي. غير أنه ليس هنالك خطوط زمنية بالنسبة للزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.

١٤- وينص المقرر على هيكل جديد ومقاييس محددة للمفاوضات القادمة باتجاه الطرائق الكاملة. وبينما ساعدت أوجه الغموض البناءة في التغلب على الخلافات والتقدم بالمفاوضات، سيظل عدد من القضايا الهامة والمعالم الأساسية يحتاج إلى حل من منظور البلدان النامية قبل المفاوضات وفي أثنائها. وسوف يتطلب هذا تحديد وتدقيق الالتزامات المسبقة المحددة والدفعات الأولوية، وكذلك نوع المرونة ومستواها، كما هي مضمنة في الأطر[٧] إلى جانب موازنتها في إطار المفاوضات ككل، وآثارها على توجيه المفاوضات القائمة. وسيمثل إحكام التسلسل ضمن مجالات التفاوض المختلفة وبينها المفتاح للتوصل إلى نتيجة متوازنة. وفي هذا الصدد، من المرجح أن يظل التقدم المحرز في مجال الزراعة عنصراً مؤثراً في التقدم المحرز في مجالات التفاوض الأخرى، بما فيها وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق والخدمات. كما يمكن أن تؤثر بعض التطورات والاعتبارات السياسية والمتعلقة بالسياسات العامة الوطنية في توقعات المقرر، ومحتواه وتوقيته وتنفيذه. ومن بين هذه التطورات والاعتبارات، مثلاً، انقضاء صلاحية هيئة تنمية التجارة في الولايات المتحدة المنتظر في عام ٢٠٠٥، وإمكانية تمديدها حتى عام ٢٠٠٧، والإصلاحات الزراعية المرتقبة لدى شركاء رئيسيين، مثل الاتحاد الأوروبي الموسع. ويمكن أن تمتد المفاوضات إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ثالثاً – مجالات محددة للتفاوض

ألف – الزراعة

١٥- تظل الزراعة القطاع الأهم في العديد من البلدان النامية. وفي المتوسط، تبلغ نسبة العمالة في القطاع الزراعي ٣٨ في المائة في البلدان النامية و٧١ في المائة لدى أقل البلدان نمواً. وتستأثر التجارة في السلع الزراعية في كثير من الأحيان بأكثر من ٥٠ في المائة من صادرات البلدان النامية. وتتسم الزراعة بأهمية خاصة بالنسبة للفئات الفقيرة في العالم، ذلك أن نسبة مرتفعة جداً من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية في البلدان النامية ويعملون في زراعة الكفاف. كما أن القطاع الزراعي هو أيضاً الأكثر تشوهاً. ويبلغ مجموع الدعم والإعانات التي تقدم للقطاع الزراعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك دعم أسعار السوق، وإعانات الدخل وحمايته عن طريق الرسوم على الواردات، نحو ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. ويقدر الرفاه الاقتصادي الذي يمكن أن تحققه البلدان النامية من الإزالة الكاملة للحواجز التجارية في قطاع الزراعة والأغذية بما يزيد على ٤٣ بليون دولار سنوياً. وبينما ستتحسن أحوال المنتجين والمصدرين في البلدان النامية نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية الزراعية، ومنافسة أنصف، إلا أن بعض البلدان النامية قد تشهد تآكل الأفضليات التي تتمتع بها في الوقت الراهن، وقد يجابه بعض البلدان التي هي مستوردة صافية للأغذية ارتفاعاً في فواتير المنتجات الغذائية.

١٦- ويشدد توافق آراء ساو باولو على أهمية الزراعة بوصفها عنصراً أساسياً في مفاوضات الدوحة. كما يؤكد على ضرورة تكثيف الجهود من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها في الأركان الثلاثة لولاية الدوحة، ألا وهي: إجراء تحسينات كبيرة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق؛ وتخفيض جميع أشكال الإعانات المقدمة إلى الصادرات بغية إلغائها تدريجياً؛ وإجراء تخفيضات كبيرة لتدابير الدعم المحلي المشوهة للتجارة. وينبغي أن تتمخض المفاوضات عن نتائج تكون متوافقة مع الطموح المعلن في ولاية الدوحة. وينبغي أن تشكل المعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح البلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات، وينبغي أن تراعي هذه المعاملة الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية مراعاة كاملة، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وستؤخذ الشواغل غير التجارية في الحسبان. وينبغي أن يُنفذ بصورة فعالة قرار مراكش الوزاري بشأن التدابير الخاصة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء.

١٧- ويرسم إطار العمل الخاص بوضع الطرائق في الزراعة خارطات طريق ومقاييس أساسية لإجراء المفاوضات الزراعية في أركانها الثلاثة. وتظل التفاصيل المتعلقة بالصيغ والأهداف والمقاييس وفترات التنفيذ غير محددة، مما يفسح نطاقاً واسعاً يتيح قدر من المرونة للمفاوضات المقبلة. ويكرر هذا الإطار التأكيد على أن المعاملة الخاصة والتفاضلية ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات، ويدخل مفاهيم جديدة عدة بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية. ولم يجر تحديد شرط السلام.

١٨- وفيما يتعلق بالدعم المحلي، ينص الإطار على إجراء تخفيضات هامة لكافة أشكال الدعم المشوهة للتجارة، أي مجموع مقياس الدعم الكلي الموحد (مقياس الدعم الكلي، أو الدعم المقدم في إطار الصندوق الأصفر، كدعم

أسعار السوق)، والحد الأدنى للدعم، والدعم المقدم في إطار الصندوق الأزرق. وتخفيض مجموع مقياس الدعم الكلي إلى نهج متسلسل (يجري التفاوض بشأن تفاصيله) يهدف في جملة أمور إلى إجراء تخفيضات أكبر من جانب البلدان التي يكون الدعم فيها مرتفعاً. ويمكن فرض حد أقصى لمقياس الدعم الكلي حسب المنتَج عند مستوى متفق عليه. وسوف يؤخذ في الحسبان مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية لدى التفاوض بشأن التخفيضات المجراة على الحد الأدنى للدعم. ويمكن توسيع نطاق التحديد الخاص بالمبالغ التي تدفع في إطار الصندوق الأزرق لتشمل المدفوعات المباشرة غير المتصلة بالإنتاج الجاري وفي حال عدم اشتراط إنتاج، بالإضافة إلى المدفوعات المباشرة المرتبطة بالبرامج التي تحد من الإنتاج. وسيُفرضُ بالنسبة لهذه المدفوعات الجديدة المندرجة في إطار الصندوق الأزرق، التي تستخدمها أساساً مجموعة من البلدان الصناعية، حد أقصى بنسبة ٥ في المائة من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي في فترة تحدد فيما بعد. وسيجري استعراض المقاييس لضمان أن المدفوعات الجديدة المندرجة في إطار الصندوق الأزرق هي أقل تشويهاً للتجارة من تدابير مقياس الدعم الكلي.

١٩- وثمة انشغال بشأن ما إذا كانت الأحكام المتعلقة بالدعم المشوه للتجارة سوف تفضي بصورة فعالة إلى تخفيض تدريجي هام لهذه التدابير، باعتبار أن التخفيضات سوف تجرى انطلاقاً من المستويات الموحدة، التي غالباً ما تكون أعلى من الدعم الجاري، وبما أنه يمكن نقل مجموعة أوسع نطاقاً من تدابير الدعم إلى الصندوق الأزرق الجديد (أو الصندوق الأخضر). وعلاوة على ذلك، سيتاح قدر من المرونة فيما يتعلق بالحد الأقصى الخاص بالصندوق الأزرق. وكانت بلدان نامية عديدة قد طالبت في البداية بإلغاء الصندوق الأزرق. ولن يوضع حد أقصى للدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر كما طالبت بذلك البلدان النامية في البداية. وسيجري استعراض المقاييس وتوضيحها. ويمثل نطاق التخفيضات التي ستجرى على الدعم الداخلي ومدى تشديد المقاييس بهدف تقليل تشوهات التجارة إلى أدنى حد مسائل رئيسية بالنسبة لنتيجة المفاوضات. وثمة مخاوف من أن يوفر إطار العمل الكثير من المرونة للبلدان المتقدمة النمو التي تقدم الدعم.

٢٠- وفيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، ستجري البلدان النامية تخفيضات أصغر لسائر أشكال الدعم الداخلي المشوهة للتجارة على امتداد فترات تنفيذ أطول. وستعفى تلك البلدان النامية التي تخصص الحد الأدنى للدعم بأكمله تقريباً لمزارعي الكفاف والمزارعين ذوي الموارد القليلة من إجراء تخفيضات لهذا الحد الأدنى. كما ستظل البلدان النامية تحصل على الدعم الداخلي من أجل التنمية في إطار المادة ٦-٢ التي تنص على أن تدابير الدعم المماثلة معفية بالفعل من التخفيضات.

٢١- وفيما يتعلق بالمنافسة في مجال الصادرات، يعتبر الالتزام بإلغاء إعانات التصدير في تاريخ محدد إنجازاً هاماً للإطار. ويبقى أن يتم التفاوض بشأن التاريخ المحدد لإلغاء هذه الإعانات، وكذلك الطرائق المحددة للقيام بذلك. وينص الإطار على أن يتم بالتوازي إلغاء جميع عناصر الإعانات المقدمة للصادرات، بما في ذلك إعانات التصدير المقررة والعناصر المشوهة في إطار الائتمانات التصديرية، والمؤسسات التجارية الحكومية والمعونة الغذائية. ومن المطالب الرئيسية التي تقدم بها المصدِّرون الزراعيون والبلدان النامية، إلغاء إعانات التصدير مع الإسراع بإلغاء تلك الإعانات التي تقدم للمنتجات التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية. وهناك تخوف من أن يفضي النهج القائم على الإلغاء الموازي للإعانات إلى استمرار الإعانات المباشرة للصادرات بعد الإطار الزمني المتوقع من قبل. ويساور بعض البلدان النامية القلق إزاء الموازاة مع شركاتها التجارية الحكومية التي تعتبرها مفضية إلى التنمية. كما أن

الأحكام الخاصة المتعلقة بإعانات التصدير التي كانت توفر أكثر مرونة للبلدان النامية سوف تنتهي بعد انقضاء فترة معقولة. وسيجري الاتفاق بشأن ضوابط تنظيمية جديدة تتعلق بالمعونة الغذائية لمنع التخلص من الفوائض. وأعربت البلدان النامية التي تستفيد من المعونة الغذائية الطارئة أو غير الطارئة عن قلقها إزاء الأثر السلبي الممكن على توافر المعونة الغذائية.

٢٢- وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، يتوخى الإطار نهجاً من مرحلة واحدة ينطوي على تخفيضات أكبر في التعريفات المرتفعة. وسيساهم في التخفيضات التعريفية سائر الأعضاء باستثناء أقل البلدان نمواً – التي هي معفاة من التزامات التخفيض – مع مراعاة "مبدأ التناسب"، أي أن التزامات التخفيض المطلوبة من البلدان النامية سوف تكون على مستوى أدنى. أما عما إذا كان النهج المتبع سيخفض بشكل فعال مستويات الذروة التي تبلغها التعريفات وتصاعد التعريفات في أسواق البلدان النامية، فإن هذا الأمر سيتوقف على الصيغة المحددة لخفض التعريفات التي سوف يُتفق عليها. وسوف يشكل وضع صيغة تأخذ في الحسبان الهياكل التعريفية المختلفة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تحدياً رئيسياً بالنسبة للمفاوضات. ويسمح المفهوم الجديد الخاص بالمنتجات الحساسة لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالاستمرار في حماية عدد مناسب من المنتجات شريطة تحسين ظروف الوصول إلى الأسواق بالنسبة لكل منتج عن طريق الجمع بين الالتزامات في مجال الحصص التعريفية وخفض التعريفات. وقد تذهب البلدان المتقدمة النمو إلى تصنيف العديد من المنتجات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية بوصفها منتجات حساسة، وتعوق بالتالي وصولها إلى الأسواق. وتطالب البلدان النامية بأن يكون عدد المنتجات التي تعتبرها البلدان المتقدمة النمو حساسة محدوداً جداً. ونظراً إلى أن البلدان النامية لا تتوفر لديها القدرة الكافية لاستخدام تدابير دعم الصادرات والدعم الداخلي، فإن المعاملة الخاصة والتفاضلية تتسم بأهمية خاصة في مجال الوصول إلى الأسواق. وسيُطلب إلى البلدان النامية أن تحقق مستوى تحرير أقل، لا سيما فيما يتعلق بـ "منتجات خاصة" محددة يقع انتقاؤها على أساس مقاييس تتعلق بالأمن الغذائي وأمن العيش والتنمية الريفية. ودعا عدد من البلدان النامية إلى منحها المرونة الكافية في انتقاء المنتجات الخاصة كيما يتسنى لها تلبية احتياجاتها المختلفة. وسيجري إنشاء آلية وقاية خاصة لاستعمالها حصراً من جانب البلدان النامية حسب شروط يقع تحديدها، في حين تظل المفاوضات جارية بشأن مواصلة عمل البلدان المتقدمة النمو بالتدابير الاحتياطية الخاصة في المجال الزراعي. وكانت البلدان النامية قد طلبت إلغاء هذه التدابير.

٢٣- وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، يحث الإطار البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، التي في استطاعتها القيام بذلك، على السماح بدخول منتجات أقل البلدان نمواً إلى أسواقها على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص. وهنالك عناصر إضافية، كالمرونة في تطبيق قواعد المنشأ، يمكن أن تعزز فعالية هذا الإجراء. ولا يتناول الإطار الحواجز غير التعريفية، وبالتالي يتعين معالجتها في إطار المفاوضات الزراعية. وعلقت البلدان النامية أهمية كبرى على تناول الحواجز غير التعريفية، بما في ذلك معايير الصحة والصحة النباتية، باعتبار أن هذه الحواجز قد صارت أكثر وقعاً مع انخفاض التعريفات، وهي بالتالي تؤثر في الشروط التي تحدد وصولها إلى الأسواق.

الإطار ١: الشواغل والقضايا التي أثارتها البلدان النامية – الزراعة[٩]

ملاحظات عامة

- التوازن النهائي، والإنصاف وترتيب التسلسل بين الأركان الثلاثة للمفاوضات الزراعية وداخلها، وكذلك داخل الالتزام الواحد. البدء في تنفيذ الالتزامات المتفاوض بشأنها والانتهاء منها على نحو فعال وسريع.

الدعم الداخلي

- اختيار صيغة تخفيض بالنسبة لمقياس الدعم الكلي تمكِّن من خفض الدعم الجاري تطبيقه حسب المنتج، بما يضمن تحقيق انخفاض هام بالنسبة لسائر المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية.
- وضع مقاييس صارمة للصندوق الأزرق والصندوق الأخضر بهدف منع التحول من صندوق إلى آخر.
- آثار تخفيضات الحد الأدنى التي تجريها البلدان النامية، وتحديد نوع دعم الحد الأدنى الذي يُحدَّدُ على أنه يُمنح لصالح مزارعي الكفاف ذوي الموارد المحدودة.

المنافسة في مجال التصدير

- تاريخ معقول لإلغاء جميع أشكال إعانات التصدير، ولا سيما إعانات التصدير المباشرة.
- دور الائتمانات التصديرية والشركات التجارية الحكومية التي تستخدمها البلدان النامية في إطار استراتيجياتها الإنمائية، وتجسيدها على نحو مناسب في الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية.
- إيلاء الأولوية الواجبة لإنشاء آليات (آليات تجارية وآليات للمعونة والتمويل) لتخفيف الآثار السلبية الممكنة على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

الوصول إلى الأسواق

- اختيار صيغة لخفض التعريفات الجمركية تسمح فعلاً بإزالة الذروة التعريفية وتصاعد التعريفات في البلدان المتقدمة النمو بالنسبة للمنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية.
- تقييد المرونة الممنوحة للبلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بالمنتجات الحساسة (انتقاء المنتوج، والمرونة في التخفيضات التعريفية وزيادة الحصص التعريفية) بحيث لا تقوَّض فرص دخول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق. إلغاء التدابير الاحتياطية الخاصة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو.
- سبل ربط تعزيز الوصول إلى الأسواق بتعزيز الدخول إليها.
- درجة ملائمة من "التناسب" في التخفيضات التعريفية التي تجريها البلدان النامية، باعتبار أن التعريفات الجمركية هي الحماية الوحيدة التي يتمتع بها المنتجون الزراعيون أمام المنتجات والصادرات المدعومة في البلدان المتقدمة النمو.
- تصميم المنتجات الخاصة وآلية الوقاية الخاصة بحيث تتوفر للبلدان النامية المرونة الكافية فيما يتعلق بسياستها العامة في مجالات الأمن الغذائي، وأمن العيش، والتنمية الريفية.

باء – وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

٢٤- بلغت الصادرات العالمية من المنتجات المصنوعة ٤,٤ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١، أي ما يقابل نسبة ٧٥ في المائة من الصادرات العالمية. وبالتالي، تحتل المنتجات المصنوعة حصة هامة من التجارة العالمية في السلع. ولقد ازدادت أهمية السلع المجهزة والمصنوعة بالنسبة للبلدان النامية بشكل ملحوظ، حيث بلغت صادراتها نحو ١,٢ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يمثل في المتوسط زهاء ٦٥ في المائة من صادراتها. كما ارتفعت حصتها في الصادرات العالمية من السلع لتبلغ نحو ٣٠ في المائة. ومع أن التعريفات الجمركية التي تطبَّق على المنتجات الصناعية منخفضة نسبياً بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، ثمة قطاعات تحظى بحماية مرتفعة وتسود فيها الذروة التعريفية وتصاعد التعريفات. وتستهدف التعريفات القطاعات التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية، حيث تكون الحواجز غير التعريفية مألوفة ومركزة في هذه القطاعات. ويمكن أن يفضي خفض الحماية أو إزالتها إلى مكاسب مهمة، بما في ذلك بالنسبة للبلدان النامية، وإن اختلفت هذه المكاسب من بلد لآخر ومن قطاع لآخر. ويمكن أن تواجه البلدان النامية، بوصفها مستوردة، خطر ارتفاع تكاليف التكيف، بما في ذلك خطر نقص التصنيع، وفقدان القدرة التوريدية والقدرة التنافسية والإيرادات الضريبية.

٢٥- ويدعو توافق آراء ساو باولو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحرير وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في إطار برنامج عمل الدوحة وذلك بهدف تخفيض التعريفات الجمركية أو إزالتها حسب الاقتضاء، بما في ذلك الذروة التعريفية والتعريفات العالية والتصاعد التعريفي، فضلاً عن الحواجز غير التعريفية، وبخاصة التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية. وينبغي أن تأخذ المفاوضات في الاعتبار الكامل الاحتياجات والاهتمامات الخاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال عدم اشتراط تطبيق متطلبات المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً في مجال الالتزامات المتعلقة بالتخفيض. وبالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة باحترام المعايير، فإن التحديات الأخرى المتعلقة بدخول الأسواق تظل هاجساً رئيسياً يعوق الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التمتع على نحو فعال بفرص الوصول إلى الأسواق، وينبغي عند الاقتضاء معالجتها على النحو المناسب.

٢٦- وأفضى المقرر إلى إطار بشأن "العناصر الأولية" للطرائق الخاصة بالمفاوضات المقبلة بالاستناد إلى ما يسمى بنص ديربيز. ونظراً إلى الشواغل التي أعربت عنها بلدان نامية عديدة بخصوص نص ديربيز، ينص المقرر على أنه "يجب إجراء مفاوضات إضافية للتوصل إلى اتفاق بشأن التفاصيل المحددة لهذه العناصر". وتتصل هذه العناصر بالصيغة، وبالقضايا المتعلقة بمعاملة التعريفات الجمركية غير الموحدة، وأوجه المرونة الخاصة بالبلدان النامية المشاركة، ومسألة المشاركة في العنصر القطاعي، والأفضليات. وقد تعني "التفاصيل المحددة" ضمنياً تغيير جوانب هذه العناصر من خلال تحديدها وتوضيحها والحد من نطاقها. وفيما يتعلق بنهج التخفيضات التعريفية، ينص الإطار على مواصلة العمل على أساس صيغة غير خطية يجري تطبيقها انطلاقاً من المعدلات الموحدة على أساس كل خط على حدة. وسوف تفضي هذه الصيغة التي تقتضي تخفيضات أهم للتعريفات المرتفعة إلى تخفيضات تعريفية أكبر بالنسبة لعديد البلدان النامية، نظراً إلى أنها تحافظ عادة على تعريفات جمركية موحدة أعلى. ودفعت البلدان النامية بأن هذه النتيجة ستتنافى مع مبدأ عدم تطبيق المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً. وفيما يتعلق بالخطوط

التعريفية غير الموحدة، ينص الإطار، في جملة أمور أخرى، على أن أساس التخفيض التعريفي يمكن أن يكون مضاعفاً للمعدلات التي يجري تطبيقها بالنسبة للدولة الأولى بالرعاية[١٠]. وقد يترتب على هذا استمرار المعدلات المنخفضة في البلدان النامية.

٢٧- وفيما يتعلق بالمبادرة القطاعية، ينص الإطار على أن عنصراً تعريفياً قطاعياً يهدف إلى إزالة التعريفات أو تنسيقها، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية، هو عنصر رئيسي في المفاوضات الخاصة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ولما كانت هنالك مخاوف من أن تكون المشاركة في هذا العنصر إلزامية، ينص الإطار على أن مشاركة الجميع في العنصر القطاعي سوف تكون مهمة. ويعني هذا ضمنياً أن المشاركة في العنصر القطاعي يمكن أن تكون طوعية. وحيث يكون نطاق التعريفات الموحدة محدوداً، يساور البلدان النامية القلق بشأن الاقتراح بزيادة التعريفات الموحدة لتبلغ نسبة ١٠٠ في المائة من الخطوط التعريفية. وعديدة هي البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي قامت فعلاً بالتحرير من طرف واحد، بما في ذلك في إطار برامج التكييف الهيكلي، وغالباً ما تكون المعدلات الجاري تطبيقها فيها منخفضة. وتوحيد تلك التعريفات، بحيث تكون قريبة من المعدلات الجاري تطبيقها، قد يحد بالتالي من مجال التحرك المتاح لها في مجال السياسة العامة لأغراض التنمية الصناعية. وستُمنَح البلدان النامية فترات تنفيذ أطول وستُطالَب بإجراء تخفيضات تعريفية أقل، في حين أن البلدان الأقل نمواً تظل معفية من الالتزامات المتعلقة بالتخفيض مع أنها تبقى مدعوة إلى زيادة توحيد التعريفات الجمركية. وشكّل تآكل الأفضليات هاجساً رئيسياً بالنسبة للبلدان التي تعتمد في صادراتها على المخططات التفضيلية القائمة منذ أمد طويل. ويؤكد الإطار مرة أخرى أهمية الأفضليات التجارية القائمة منذ أمد طويل وينص على ضرورة أخذها بعين الاعتبار. ومن الأهمية بمكان أن يتحقق ذلك عن طريق كل من الحلول التجارية والأدوات الإنمائية. وسيكون من الضروري تقديم الدعم الإنمائي من أجل التكيف والمساعدة في بناء قدرات توريدية مستدامة.

الإطار ٢: القضايا والشواغل التي أثارتها البلدان النامية – وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق[١١]

- التحقق من نطاق "التفاصيل المحددة" والآثار على المفاوضات، ولا سيما على صيغة التعريفات وإمكانية استخدام البلدان النامية لصيغة خطية.
- وضع الصيغة التعريفية، وقاعدة التطبيق، بما في ذلك الخطوط التعريفية غير الموحدة، التي من شأنها أن تضمن تحقيق تحسن هام في وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، ومعالجة الذروة التعريفية وتصاعد التعريفات، وفي نفس الآن احترام مبدأ عدم اشتراط تطبيق متطلبات المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً في مجال الالتزامات الملقاة على عاتق البلدان النامية.
- تفاصيل الطرائق بالنسبة للعناصر القطاعية، بما في ذلك مسألة المشاركة الإلزامية أو الطوعية للبلدان النامية في هذه العناصر.

- تحديد مستوى معقول للتعريفات الموحدة عند مستويات تعريفية مناسبة ومستدامة بالنسبة للبلدان النامية التي تكون لديها مستويات توحيد التعريفات الجمركية منخفضة.
- إيجاد حلول تجارية محددة لتآكل الأفضليات، مع ضمان ألا تكون التعريفات الجمركية غير التفاضلية التي تطبقها البلدان المانحة للأفضليات أعلى مما ينبغي.
- وصول كافة المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص، مع تحديد قواعد منشأ واقعية ومرنة.
- التقدم بالمفاوضات بشأن الحواجز غير التعريفية في إطار فريق التفاوض المعني بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، بحيث تتحسن بشكل فعال شروط دخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق.

جيم - الخدمات

٢٨- لقد اكتسبت الخدمات أهمية في جميع الاقتصادات لا سيما في البلدان النامية. فالخدمات الكفؤة تعتبر هامة لقابلية المنافسة الاقتصادية الوطنية، وكذلك للتنمية البشرية والاجتماعية. وتستأثر الخدمات بنسبة تفوق ٢٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية وتساهم بنسبة ٦٦ في المائة تقريباً من القيمة المضافة في المخرجات العالمية. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، تستأثر الخدمات بنسبة ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ٢٣ في المائة من الصادرات، في حين أن الأرقام المقابلة في البلدان النامية هي ٥٠ في المائة و١٥ في المائة على التوالي. وفي ٢٠٠٢، وصلت الصادرات العالمية في الخدمات التجارية إلى ١,٦ تريليون دولار أمريكي، تستأثر الدول النامية منها بمبلغ ٣٦٣ مليار دولار أمريكي. ومن ثم زادت حصتها إلى نسبة ٢٣ في المائة من ١٨ في المائة في عام ١٩٩٠.

٢٩- وينادي توافق آراء ساو باولو بالمفاوضات في تجارة الخدمات من أجل المراعاة الكاملة للأهداف المنصوص عليها في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وكذلك أحكام التنمية الواردة في الخطوط التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية وإجراءات المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات (الخطوط التوجيهية)، بما في ذلك فيما يتعلق بالالتزامات الفعلية المتعددة الأطراف بشأن قطاعات الخدمات وطرق تزويد البلدان النامية بفوائد الصادرات. وهي تسلط الضوء على حقيقة أن البلدان النامية في سياق المفاوضات بشأن الخدمات، قد أكدت على الأهمية التي يوفرها لها التحرير الفعال للحركة المؤقتة لتنقل الأشخاص الطبيعيين في إطار طريقة التوريد الرابعة من الاتفاق العام. كما أن القاعدة المتعددة الأطراف المستخدمة في الخدمات ينبغي أن تولى العناية، مع الأخذ في الحسبان اهتمامات وشواغل البلدان النامية. وتلاحظ كذلك أن المفاوضات بشأن خدمات الهياكل الأساسية ينبغي أن تولى العناية الواجبة لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، بما في ذلك فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية للجميع.

٣٠- ويوفر القرار مجموعة من التوصيات لمفاوضات الخدمات، وأساساً بتكرار الأهداف والتعهدات السابقة الواردة في الخطوط التوجيهية للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفي برنامج عمل الدوحة، مع التشديد على ضرورة وجود عروض عالمية النوعية في القطاعات وطرائق فوائد الصادرات للبلدان النامية وبدون استثناء مسبق

لأي قطاعـــات خدمات أو طرائق. وهو ينص على أن العروض المنقحة ستقدم بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥. وتقوم المفاوضات بشأن الخدمات على أساس نهج العرض والطلب وأنها قد تقدم حثيثاً. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٤، قدم ٤٤ عرضاً، بما في ذلك ٢٩ عرضاً من البلدان النامية، من بين ١٤٧ عضواً من أعضاء منظمة التجارة العالمية. وقد مرت البلدان النامية بصعوبات في تحديد القطاعات وطرائق أولويات الفوائد استناداً إلى أهداف سياساتها الوطنية، وبـــتحديد الحواجز أمام صادرات خدماتها، وتقدير تأثير طلبات البلدان المتقدمة على قطاعات خدماتها، وتحديد ســـبل التغلـــب على قيود الإمدادات وضعف الهياكل الأساسية عن طريق التنفيذ النشط للمادتين ٤ و١٩:٢ من الاتفاق العام، من طرف الشركاء التجاريين المتقدمين. ومن ثم، فإن التقدم يجب أن يتم بواسطة تقدير التجارة في الخدمـــات لتســـهيل مشاركة البلدان النامية في عملية العرض/الطلب، وعند الحاجة، ينبغي تعديل المفاوضات في ضوء نتائج هذا التقدير. وتنص التوصيات على الاستعراض والإبلاغ الكامل بشأن التقدم المحرز في المفاوضات من أجل المؤتمر الـــوزاري الســـادس. وهـــذه العملية ستحتاج إلى النظر فيها. وفي جملة أمور، مدى تنفيذ المادة الرابعة، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات موردي الخدمات الصغيرة في البلدان النامية، تمشياً مع الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية.

٣١- وتلاحظ التوصيات الأهمية التي تعود على البلدان النامية وكذلك المتقدمة من جراء الحركة المؤقتة لتنقل الأشخاص الطبيعيين (المادة ٤). ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد هو التحرير التجاري ذو المغزى في هذه المادة. ولقـــد حققت العروض الأولية المقدمة من البلدان المتقدمة تحسينات محدودة حيال تعهداتها القائمة. وقد أعربت مجموعة من ١٨ بلداً نامياً عن قلقها كون الالتزامات المحددة الجارية وكذلك العروض الأولية، لا توفر تجارياً فوائد هامة لها، لأنها غالباً من تجعل تحركات الأشخاص الطبيعيين مشروطة بإنشاء وجود تجاري وهي لا تغطي مختلف مستويات المهارات[١٢]. كما سلط الضوء كذلك على الالتباس وعلى انعدام قابلية التكهن بالعروض فيما يتعلق بـــتعريف الأشـــخاص الطبيعيين، وكذلك بشأن القيود الشديدة والمتطلبات الهامة المرتبطة بالعروض، بما في ذلك اختبارات الاحتياجات الاقتصادية. وبوجه خاص، تفتقد العديد من العروض الوضوح فيما يتعلق بتصاريح العمل، والتأشيرات وغيرها من التعليمات الإدارية، والإجراءات المتعلقة بدخول مقدمي الخدمات. وفضلاً عن ذلك، ثمة حاجة إلى إدراج فئات أخرى من التحركات شبه المهارة أو الأقل مهارة في عروض البلدان المتقدمة، وفي حين أن بعـــض البلدان النامية قد زادت من قدراتها على تصدير الخدمات المخولة عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية، وسعت إلى طلب التزامات بموجب المادة ١ لتسهيل الصادرات، فما زالت هناك علامات على وجود قدر من الأثر الحمائي الانعكاسي المحتمل، الذي قد يعيق أي إمكانيات للتصدير، الأمر الذي يتطلب التصدي والمنع.

٣٢- وفـــيما يتعلق بوضع القواعد، في إطار قواعد الغات، تنص التوصيات على مضاعفة الجهود على عقدها وفقـــاً للولايـــات المعنية. وحتى اليوم لم يتحقق سوى تقدم محدود في مجال وضع القواعد. وقد مد الأجل الأخير للمفاوضـــات الإلزامية بشأن الآليات ضمان الطوارئ وفقاً للمادة العاشرة من الغات إلى موعد لا يتجاوز تاريخ بـــدء سريان نتائج برنامج عمل الدوحة بشأن الخدمات. ومثل هذه الآليات تسمح للبلدان النامية بمواجهة الآثار الســـلبية المحتملة للتحرير مثل الاستجابة للتغير في الظروف والتكيف مع التحرير السريع، وبالتالي يمكن أن تضع الـــبلدان النامية في "منطقة آمنة" لتقديم تعهدات التحرير لأن الموردين الوطنيين سيتمكنون من التكيف مع تحرر التجارة. ولم يتابع بصورة فعالة تبادل المعلومات الإلزامي عن كل أشكال الإعانات للموردين المحليين. وبالنسبة

للمشتريات الحكومية توجد شكوك بشأن نطاق الالتزام. وما زالت ضوابط الفقرة الرابعة من المادة السادسة على اللوائح الداخلية مهمة لأن الإصلاح اللائحي يحدد معدل وتتابع التحرير في الخدمات، ولأن مثل هذه الضوابط، إلى جانب التعهدات ذات الصلة بالنفاذ إلى الأسواق، يمكن أن تلعب دوراً في تيسير حركة الأشخاص الطبيعيين من حيث الاعتراف بمؤهلاتهم ومتطلبات تراخيصهم. وفي الوقت نفسه هناك قضايا معقدة وحساسة في الصلة بين لوائح الخدمات المحلية والقواعد الدولية التي تضبطها بما فيها الوصول إلى الخدمات الأساسية.

دال – قضايا سنغافورة

٣٣- وفقاً للمقرر لن يتخذ أثناء جولة الدوحة "عمل جديد نحو المفاوضات" بشأن قضايا سنغافورة الثلاثة (أي التجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية). ولن تشكل جزءاً من المشروع الواحد. وليس واضحاً ماذا ستكون الآثار العملية لهذه الأحكام مثل احتمال استئناف أو عدم استئناف العمل داخل فرق العمل المعنية، والعمل تجاه المفاوضات بعد برنامج عمل الدوحة.

٣٤- وتنص طرائق المفاوضات عن تسهيل التجارة على مفاوضات ترمي إلى إيضاح وتحسين الجوانب ذات الصلة من مواد الغات الخامسة والثامنة والعاشرة لزيادة تسهيل الحركة، والإفراج عن السلع وتصفية حسابها، بما فيها السلع العابرة. ومن الأمور ذات الدلالة أن إحدى الحواشي تذكر أن هذا ينبغي ألا يمس الشكل الممكن للنتيجة الأخيرة للمفاوضات، مما يعني ضمناً أن الطابع الملزم أو غير الملزم للصك الناتج عن المفاوضات لم يتقرر بعد. وتمثل إمكانية انطباق آلية تسوية النزاع أو عدم انطباقها، والشكل الدقيق الذي سيتخذه ذلك، شاغلاً رئيسياً للبلدان النامية، وما زال من الواجب التفاوض بشأنه. كما تستهدف المفاوضات كذلك تعزيز المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات. وينبغي أن تأخذ نتائج المفاوضات في اعتبارها الكامل مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية على أن يكون مفهوماً أن "المعاملة الخاصة والتفضيلية ينبغي أن تمتد إلى أكثر من منح فترات انتقالية تقليدية لتطبيق الالتزامات". وقدم تأكيد للبلدان النامية بأنه لن يطلب منها الالتزام بتعهدات لا تستطيع تنفيذها، بما في ذلك لأسباب مالية، وأن مدى الدخول في تعهدات وتوقيته سيربط بقدرات التنفيذ لدى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وكلا هذين الجانبين يمثلان اعترافاً ساراً بالنهج الذي أكده الأونكتاد وهو أن المعاملة الخاصة والتفضيلية ينبغي أن تكون أوسع نطاقاً، وأن آثار الاتفاقات من حيث التكلفة ينبغي تغطيتها لضمان تآزر وتتابع سليم بين مستوى الالتزامات وتكاليف التنفيذ، والموارد المالية والقضية المتاحة في البلدان النامية، والتي يقدمها لها شركاؤها في التنمية.

٣٥- ولن تكون البلدان النامية ملزمة بالاضطلاع باستثمارات في مشاريع هياكل أساسية تتجاوز طاقتها، وحيثما تفتقر إلى القدرة اللازمة تذكر الطرائق أنه لن يطلب منها التنفيذ. ويستجيب هذا جزئياً لقلق البلدان النامية بشأن تكلفة تنفيذ الهياكل الأساسية للصك. كما دعت البلدان النامية إلى أن يغطي الصك المقترح ذاته تكاليف التنفيذ. وفي هذا الصدد تنص الطرائق على تعزيز المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات، على أن يكون مفهوماً أن التزام البلدان المتقدمة بتقديم هذا الدعم ليس مفتوحاً، ويستدعي ضمان المساعدة التغطية الفعالة والعملية والمتسقة وبناء القدرات جهوداً تعاونية من جانب الوكالات الدولية ومن بينها الأونكتاد.

هاء- القضايا الإنمائية

المعاملة الخاصة والتفاضلية

٣٦- أكّـــد توافق آراء ساو باولو مجدداً على أنه ينبغي النظر إلى الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية باعتبارها تُشكل أداة إنمائية تُعالج الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وينبغي أن يتم استعراض هذه الأحكام بغية جعلها أكثر دقة وفعالية وقابلية للتنفيذ بهدف تحقيق جملة أمور منها تيسير اندماج البلدان النامية اندماجاً أكمل وعلى نحو مفيد في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد. وينبغي مواصلة العمل المضطلع به من أجل التوصل إلى نتائج معقولة وذات توجه إنمائي بما يتوافق مع الأهداف المحددة في إعلان الدوحة.

٣٧- ويـــنص المقـــرر على مواصلة العمل بشأن سائر المقترحات المعلقة التي تتناول اتفاقات محددة، وكذلك القضايا المعلقة الأخرى، بما فيها القضايا المتقاطعة، وآلية الرصد وإدراج المعاملة الخاصة والتفاضلية في بُنية قواعد منظمة التجارة العالمية. وبما أنه لم يتوصل إلى اتفاق لجني ثمار المقترحات التي تتناول اتفاقات محددة والبالغ عددها ٢٨ مقـــترحاً، والتي تم بشأنها التوصل إلى اتفاق مبدئي كما يرد في نص ديربيز، فإن المقرر لا يتضمن أية إشارة إليها. وظل المؤيدون الرئيسيون يدفعون بأن تُعالج كل هذه الاتفاقات كمجموعة واحدة وحُدد شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥ بوصفه الموعد النهائي الجديد لتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة، مشفوعة بتوصيات لاتخاذ مقرر، بالنسبة للمقـــترحات الجاري بحثها في إطار لجنة التجارة والتنمية وتلك المقترحات المعروضة على هيئات تفاوضية أخرى ("القضايا المصنفة ضمن الفئة الثانية"). وألحّت بلدان نامية عديدة على أن تطبيق المعاملة الخاصة والتفاضلية ينبغي أن يجـــري على أساس تعاقدي متين وأن يوجه نحو تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية. وينبغي التأكيد على أنـــه، منذ بدء برنامج عمل الدوحة، لم تُعالج بالأساس سوى التحسينات الإجرائية للمعاملة الخاصة والتفاضلية، وتُرك للمفاوضات المقبلة معظم الأحكام ذات المحتوى المتعلق بالتنمية أو التجارة.

المسائل والشواغل المتعلقة بالتنفيذ

٣٨- ويؤكد توافق آراء ساو باولو على أن القضايا والشواغل المعلقة فيما يتصل بالتنفيذ تتسم بأهمية قصوى للبلدان النامية، وينبغي أن تُعالج بطريقة تتوافق مع برنامج عمل الدوحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء المزيد مـــن الاهـــتمام لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والوفاء بتكاليف التكيّف والتكالـــيف الاجتماعية. ويُكرر المقرر من جديد التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود لإيجاد حل مناسب على سبيل الأولوية في أجل أقصاه تموز/يوليه ٢٠٠٥. ولم تُضمن الإشارة إلى القضايا الفردية المعلَّقة فيما يتصل بالتنفيذ والتي تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية، في حين ترد إشارة صريحة إلى تمديد الحماية الإضافية للإشارات الجغرافية بشأن المنتجات غير الخمور والمشروبات الروحية. ولم تحظ القضايا والشواغل المتعلقة بالتنفيذ بالأولوية عقب مؤتمر كانكون. واقترح بعض البلدان النامية إنشاء هيئة تفاوضية وحيدة بشأن القضايا المتعلقة بالتنفيذ.

٣٩- وشكّلت المنسوجات والملابس إحدى المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ قبل انعقاد مؤتمر الدوحة الوزاري. وســـوف يُشكل انقضاء مدة الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس المقرر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ورفع

الحصص اختباراً لمصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وسيضع انقضاء مدة الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس المقرر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حداً للنظام التجاري التمييزي الذي حكم طوال ما يزيد على ٤٠ سنة صادرات البلدان النامية من المنسوجات والملابس، وقيّدها على الرغم من الضغوطات الممارسة من بعض رابطات صناعة النسيج والملابس من أجل زيادة القيود على الحصص. ويؤدي قطاعا النسيج والملابس في البلدان النامية دوراً هاماً في تنويع الاقتصاد، والتوظيف وتمكين المرأة والتنمية الريفية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتوزيع العادل للدخل وحصائل العملة الأجنبية والحد من الفقر. وإن إلغاء الحصص ستُطلق العنان لإمكانات البلدان النامية في مجال تصدير المنسوجات والملابس. ويمكن من خلال تحرير التجارة أن تتحقق للبلدان النامية مكاسب من الإيرادات قدرها ٢٤ بليون دولار سنوياً، ومكاسب من عائدات الصادرات قدرها ٤٠ بليون دولار، وخلق ٢٧ مليون وظيفة. وشهد سجل التنفيذ فيما يتصل بإلغاء الحصص على امتداد السنوات العشر الأخيرة تركيزاً في عملية إلغاء الحصص في نهاية الفترة المحددة، باعتبار أن البلدان التي تفرض قيوداً اختارت أن لا تستخدم فترة الإنهاء التدريجي للحصص التي ينص عليها الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس لتخفيف أثر رفع الحصص. وفي حين ستجري بعض عمليات التكيف، فإن مكاسب الفعالية والرفاه بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو المستوردة ذاتها يمكن أن تبلغ ١٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً داخل الولايات المتحدة و٢٥ بليون وحدة نقد أوروبية في السنة داخل الاتحاد الأوروبي. ومن الممكن أن يواجه بعض البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، بعض القضايا المتصلة بالتكيّف، وستحتاج إلى المساعدة لتعزيز وصولها إلى الأسواق وقدراتها التوريدية.

القطن

٤٠- وأكّد توافق آراء ساو باولو مجدداً أهمية معالجة مشكلة قطاع القطن معالجة كاملة على الصعيد الوطني وفي المحافل ذات الصلة على الصعيد الدولي. وينص المقرر على أن مسألة القطن التي أثارتها أربعة بلدان من غرب أفريقيا سوف "تُعالج بطموح ونشاط وعلى نحو محدد" في إطار المفاوضات المتصلة بالزراعة. ويتناقض هذا مع النداءات بمعالجة القطن بوصفه قضية قائمة بذاتها خارج إطار المفاوضات المتصلة بالزراعة. وجرت الإشارة إلى "على نحو محدد" لضمان أن المفاوضات سوف تُركّز على القطن. وستُنشأ لجنة فرعية معنية بالقطن لاستعراض التقدم المحرز. وينبغي أن تشمل المفاوضات سائر السياسات المشوّهة للتجارة التي تؤثر في القطاع، بما في ذلك التعريفات، والدعم الداخلي وإعانات التصدير. وسيجري النظر في تعويض الخسائر التي يتكبدها منتجو القطن في غرب أفريقيا في إطار برامج التنمية والدعم المالي. ومن المرجّح أن يكون للنزاع الذي شهدته منظمة التجارة العالمية مؤخراً بشأن القطن آثار على التوقعات بإيجاد حل مبكر لقضية القطن.

المبادرة الخاصة بالسلع الأساسية

٤١- أكد توافق آراء ساو باولو على أهمية التركيز على الصعوبات التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛ ودعا إلى ضرورة دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لإعادة هيكلة وتنويع قطاعات السلع الأساسية فيها وتعزيز القدرة التنافسية لهذه القطاعات، بما في ذلك من خلال تحسين إمكانية وصول السلع إلى الأسواق على أساس آمن ويمكن التنبؤ به، وتوفير ما يكفي من المساعدة التقنية والمالية، وتعزيز القدرات وتدعيم

المؤسسات في القطاعين العام والخاص. وينص المقرر على أن شواغل البلدان النامية، بما فيها القضايا المتعلقة بالسلع الأساسية، سوف تؤخذ في الحسبان في إطار المفاوضات المتعلقة بالزراعة وبوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ويتعين معالجة القضايا المتصلة بالسلع الأساسية التي طرحتها في عام ٢٠٠٣ ثلاثة بلدان من شرق أفريقيا. فلقد نادت البلدان المعنية بأن تعالج على وجه الاستعجال أزمة التجارة والتنمية التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والمترتبة على الانخفاض الطويل الأمد للأسعار وتقلب أسعار السلع الأساسية. ولقد قام فريق الشخصيات البارزة الذي شكله الأونكتاد بالنيابة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تقريره بتحليل الأسباب الكامنة وراء أزمة السلع الأساسية وسبل علاجها. ويتعين على منظمة التجارة العالمية معالجة بعض جوانب وصول السلع إلى الأسواق، وبلوغ التعريفات مستويات الذروة وتصاعد التعريفات، والإعانات. وثمة جوانب هامة أخرى عديدة تتجاوز ولاية منظمة التجارة العالمية وتتطلب لذلك مشاركة منظمات دولية أخرى، وتقتضي دعماً من المؤسسات المالية ومجتمع المانحين.

واو – قواعد منظمة التجارة العالمية

٤٢- اعترف توافق آراء ساو باولو بأن إساءة استخدام تدابير مكافحة الإغراق تشكل حاجزاً رئيسياً أمام دخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق. ولا يتضمن مقرر المجلس العام أية إشارة محددة للمفاوضات بشأن قواعد منظمة التجارة العالمية باستثناء الالتزام بإحراز تقدم في هذا الصدد، ولم يُحرز سوى تقدم محدود. ومما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، انقضاء مدة نظام الحصص في إطار اتفاقات المنسوجات المتعددة الألياف في قطاع النسيج والملابس. وثمة انشغال واسع الانتشار بأن تفضي إزالة قيود الحصص إلى تزايد استخدام تدابير الحماية الطارئة. وتوافر ضوابط تنظيمية دولية واضحة بشأن تطبيق هذه التدابير من شأنه أن يخدم المصلحة العامة للبلدان النامية. كما ستجني هذه البلدان فائدة من توافر قواعد مناسبة بشأن الإعانات من شأنها أن تتيح لها الحيز اللازم لتنفيذ برامجها الإنمائية، بما في ذلك من خلال توضيح القواعد الخاصة باستخدام ائتمانات التصدير.

٤٣- وسوف تكون لمفاوضات الدوحة بشأن قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالاتفاقات التجارية الإقليمية آثار هامة على هذه الاتفاقات الناشئة. ولقد أُحرز إلى حد هذا التاريخ تقدم محدود في المفاوضات بشأن متطلبات الشفافية الخاصة بالإخطار والإبلاغ والفحص من جانب هيئة منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، ولا يزال يتعين معالجة "قضايا عامة" هامة معالجة تامة، بما في ذلك قواعد المنشأ. وهناك اعتقاد متزايد بضرورة إدراج المعاملة الخاصة والتفاضلية في أحكام الاتفاقات التجارية الإقليمية لضمان معاملة الشركاء في إطار هذه الاتفاقات معاملة عادلة بصرف النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية لكل شريك، وتمتع هذه المعاملة الخاصة بكل اتفاق تجاري إقليمي بالدعم القانوني في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاقات التجارية الإقليمية. وفي هذا الصدد، نادت مجموعة من البلدان النامية إلى القيام رسمياً بإدراج المعاملة الخاصة والتفاضلية لدى تطبيق الشروط الواردة في المادة الرابعة والعشرين من اتفاق الغات في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية المقامة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

زاي – جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

٤٤- يؤكد توافق آراء ساو باولو على أنه ينبغي إيلاء اهتمام كامل لحماية وصون وتعزيز المعارف والمبتكرات والممارسات التقليدية والموارد البيولوجية للبلدان النامية. ويجب العمل في هذا الصدد بشأن الأنظمة المناسبة الناشئة وطنياً ودولياً. ويؤكد مقرر المجلس العام مرة أخرى الالتزام بإحراز تقدم في مجال جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، من دون أي تحديد. وستحرص البلدان النامية على تنفيذ الأهداف والمبادئ الواردة في الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وحظر إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية. وألغى المقرر المتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة الوزاري بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، المعتمد في آب/أغسطس ٢٠٠٣، بصفة مؤقتة الالتزامات الواردة في الفقرة ٣١(و) بالنسبة للأعضاء المصدرين الذين يوردون أدوية إلى بلدان تكون فيها قدرات الصنع غير كافية أو منعدمة تماماً. وحتى هذا التاريخ، لم يستخدم أي بلد هذا الإلغاء لتعزيز حصوله على العقاقير النوعية، وذلك أساساً بسبب الصعوبات في تلبية الشروط المنصوص عليها والإجراءات المرهقة والمكلفة التي يواجهها كل من منتجي العقاقير ومستعمليها. وجرى التمديد في الموعد النهائي المحدد لتعديل المادة ٣١(و) إلى غاية آذار/مارس ٢٠٠٥، وسط خلافات هامة بشأن المضمون والشكل القانوني والتوقيت.

٤٥- وتشمل القضايا الناشئة عن المادة ٢٧-٣(ب) من الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يخص الاختراعات البيولوجية، ما يلي: `١` استعراض المادة ٢٧-٣(ب)؛ `٢` العلاقة بين جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي؛ و`٣` حماية المعارف التقليدية والمأثورات الشعبية. وفيما يتعلق بالنقطة `١`، يرى عدد من البلدان النامية أنه ينبغي مراجعة المادة ٢٧-٣(ب) لحظر البراءات الخاصة بالنباتات والحيوانات والكائنات المجهرية، والعمليات البيولوجية أساساً عن طريق تعديل الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن كيفية تنظيم العمل في المستقبل. وفيما يتعلق بتمديد الحماية الإضافية لتشمل منتجات غير الخمور والمشروبات الروحية، ينص مقرر المجلس العام على أن يُنظر في هذه المسألة بوصفها مسألة معلقة تتصل بالتنفيذ، كما ينص على مواصلة المشاورات من جانب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وساور عدد متزايد من البلدان النامية القلق إزاء آثار تمديد الحماية على التنمية والكلفة. ويُعرض الموضوع أيضاً بوصفه مسألة ذات أهمية في إطار المفاوضات المتعلقة بالزراعة.

حاء – التجارة والبيئة والتنمية

٤٦- يؤكد توافق آراء ساو باولو على أنه ينبغي للسياسات التجارية والبيئية أن تكون متعاضدة وأن تسترشد بنهج إنمائي التوجه. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل جهود لتحديد وتعزيز السلع والخدمات البيئية التي تتسم بأهمية تصديرية فعلية ومحتملة للبلدان النامية. ولا يتضمن مقرر المجلس العام أي توجيه محدد بشأن المفاوضات المتعلقة بالتجارة والتنمية، ويدعو إلى إحراز تقدم في تلك المفاوضات. وتتصل المجالات الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية بالتدابير البيئية، والوصول إلى الأسواق على نحو فعّال، وبكيفية تحديد وإجراء المفاوضات المتعلقة بالسلع والخدمات البيئية.

رابعاً – تسوية المنازعات

٤٧- ظل عدد الحالات المعروضة على نظر آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية في الارتفاع، حيث بلغ عدد الحالات المسجلة لدى هيئة تسوية المنازعات بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ما مجموعه ٣١٢ حالة. وتظل قواعد منظمة التجارة العالمية المتصلة بالضمانات، ومكافحة الإغراق والتدابير التعويضية، هي التي يُحتكم إليها في معظم الحالات في إطار المنازعات، غير أن القضايا المتصلة بالزراعة والخدمات والتنمية قد برزت بوصفها مصادر جديدة للخلاف. ويمكن أن يُنظر إلى القضيتين المتعلقتين بالإعانات الزراعية، وهي قضية الولايات المتحدة بشأن القطن وقضية الاتحاد الأوروبي بشأن السكر، على أنهما تدعمان الرأي الذي يذهب إلى ضرورة خفض الإعانات الزراعية وإزالتها على وجه السرعة من خلال المفاوضات[١٣]. ويُذكر أن فريق الخبراء التابع لمنظمة التجارة العالمية خلص، في جملة ما خلص إليه، إلى أن مبلغ الإعانات (أي الإعانات التي تقدمها الولايات المتحدة للإنتاج الداخلي من القطن) تجاوزت مستوى التخفيض المتعهد به. ومع انقضاء مدة شرط السلام، هنالك احتمال متزايد بأن تطرح قضايا مماثلة. ولقد بيّن التوصل إلى إيجاد حل لقضية الضمانات المتعلقة بالصلب الأمريكي مدى صلاحية آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات، ومدى انفتاح النظام التجاري.

٤٨- واتصلت قضيتان حديثتان في مجال الخدمات بتوريد عابر للحدود للخدمات في المقامرة والاتصالات، ولهما آثار على تفسير أحكام الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والجداول الزمنية للأعضاء فيه المتعلقة بالوفاء بالتزامات محددة. وانطوت القضيتان على مسائل تتعلق بالتصنيف، إلى جانب نطاق وتغطية الجداول الزمنية الخاصة بالالتزامات. وتكتسي قضية *الولايات المتحدة – خدمات المقامرة وجيهة* بالنسبة لتوريد الخدمات المعتمدة على تكنولوجيا الاتصال عبر الحدود، بما في ذلك الاستعانة بمصادر خارجية. وبالمثل، فإن قضية *المكسيك – خدمات الاتصالات* هي المنازعة الأولى المتعلقة باتفاق عام ١٩٩٧ الخاص بالاتصالات الأساسية والورقة المرجعية المنشئة للضوابط التنظيمية بشأن الضمانات الخاصة بالمنافسة في مجال الاتصالات، والربط، والشفافية في منح الرُخص. وتكتسي قضية *الجماعات الأوروبية – شروط منح أفضليات تعريفية* وجيهة بالنسبة للمناقشة بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية. وتتصل القضية بمخطط الاتحاد الأوروبي بشأن نظام الأفضليات المعمم. وخلصت هيئة الاستئناف، في جملة أمور أخرى، إلى أن شرط الجواز يخول للبلدان المانحة للأفضليات أن تستجيب "على نحو إيجابي" لـ "الاحتياجات المالية والتجارية والإنمائية" للبلدان النامية التي لا تكون بالضرورة مشتركة بين سائر البلدان النامية، كما خلصت إلى أن قيام هذه الاحتياجات يجب أن يقيّم وفقاً لمعيار موضوعي[١٤].

خامساً – الاتفاقات التجارية الإقليمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٩- باتت الاتفاقات التجارية الإقليمية تؤدي دوراً بارزاً في تطور النظام التجاري الدولي ونشأة جغرافيا تجارية جديدة، مع تأثير مهم على تطور آفاق البلدان النامية[١٥]. وبحلول عام ٢٠٠٣، بلغ مجموع الاتفاقات التجارية الإقليمية التي جرى إخطار منظمة التجارة العالمية بها ٢٨٥ اتفاقاً، ٢١٥ منها هي اليوم حيز النفاذ، وسوف يتعدى عددها ٣٠٠ اتفاق بحلول عام ٢٠٠٧. ويجري اليوم نحو ٤٠ في المائة من التجارة العالمية في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية، وسوف تتجاوز هذه الحصة نسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. ولا يشمل "الجيل الجديد" من الاتفاقات التجارية

الإقليمـــية الحديثة، التي تنطوي على التزامات إضافية بالمقارنة مع الالتزامات الأصلية لمنظمة التجارة العالمية -("WTO plus") الـــتجارة في الســـلع فحســـب، وإنما أيضاً مجالات تنظيمية أخرى "تتجاوز الحدود"، بما في ذلك الخدمات، والاســـتثمار، وسياســـة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية، متجاوزاً بالتالي التخصصات المتعددة الأطراف والالتزامات المـــتعلقة بالـــتحرير. وتظل البلدان النامية تتفاوض من أجل إبرام اتفاقات مع كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامـــية. ولقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة هامة في الاتفاقات بين الشمال والجنوب. وبدأت المفاوضات من أجل اتفاقات تجارية إقليمية واسعة النطاق وعديدة الأطراف من شأنها أن تحول العلاقات الاقتصادية القائمة على أفضليات مسبقة من جانب واحد إلى علاقات تقوم على المعاملة بالمثل، مثلما هو الشأن في إطار اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين، والمفاوضات الجارية بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاقات للشـــراكة الاقتصـــادية. وسوف تكون لهذه المفاوضات آثار على المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، باعتبار أن المفاوضات بين الشمال والجنوب تؤدي عادة إلى تعزيز الوصول إلى الأسواق وتشديد المعايير التنظيمية أكثر منه في إطار المفاوضـــات الـــتي تجرى على صعيد متعدد الأطراف. وأُعرب عن القلق بشأن إمكانية انحلال وتقييد المعاملة الخاصة والتفاضلية ومجال التحرك المتاح للسياسة العامة المسموح به في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف بسبب ما تفضي إليه المفاوضات التي تجرى في سياقات إقليمية من تحرير أكثر عمقاً.

٥٠- ولقد بيّنت الاتفاقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب مدى ملاءمتها لتعزيز صادرات البلدان النامية وتنويعها، بما يمكنها من الاندماج بشكل تدرجي واستراتيجي في الاقتصاد العالمي. وأعادت البلدان النامية مؤخراً تنشيط برامجها الإقليمية للتحرير، وسعت إلى البدء في تنفيذ جدول أعمال كثيف من أجل الاندماج، ووسعت نطاق امتدادها ليشمل النطاق الأقاليمي أيضاً. وتعددت الاتفاقات الثنائية والكثيرة الأطراف الخاصة بالتجارة التفاضلية على أساس أقاليمي، بما في ذلك المبادرات الأخيرة من أجل الاتفاقات التفاضلية وتوثيق التعاون في إطار محفل التحاور فيما بين الهند والبرازيل وجـــنوب أفريقيا، واتفاق التجارة الحرة للتعاون الاقتصادي فيما بين بنغلاديش والهند وميانمار وسري لانكا وتايلند، والاتفـــاق بـــين الهند والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. ومنذ عام ١٩٨٨، شكل النظام الشامل للأفضليات الـــتجارية فيما بين البلدان النامية إطاراً من أجل تبادل الأفضليات التجارية بين البلدان النامية لتعزيز التعاون التجاري فـــيما بـــين بلـــدان الجـــنوب. ويتوقع من الجولة الثالثة للمفاوضات التي بدأت في ساو باولو أن توسع وتعمق نطاق الأفضليات وتحقق الإمكانات الكاملة لأوجه التكامل البارزة فيما بين بلدان الجنوب.

سادساً – مساهمة الأونكتاد

٥١- عززت روح مؤتمر ساو باولو وعزز توافق آراء ساو باولو ولاية الأونكتاد بشأن المعاملة المتكاملة للتجارة والتنمـــية، ودوره في تنفـــيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، أتاح الأونكتاد الحادي عشر لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية محفلاً لتكرر فيه تضامنها في مجال التنمية من خلال محاولات واضحة لاقتراح مبادرات جديدة تهدف إلى تعزيز الآفاق الإنمائية للبلدان النامية. وساعدت المداولات بشأن برنامج عمل الدوحة في إطار بناء الثقة للاجتماعات الحكومية الدولية للأونكتاد والدورة الحادية عشرة للأونكتاد في توضيح المواقف التفاوضـــية المختلفة، وسهلت تلاقي الأفكار بشأن قضايا رئيسية تتعلق بالتجارة والمفاوضات التجارية والتنمية واستئصـــال الفقـــر. وقدم الأونكتاد للبلدان النامية دعماً ثميناً خلال السنوات الأربعين التي مضت منذ نشأته، وسوف يواصل مدها بالدعم في جني المكاسب الإنمائية من النظام التجاري الدولي والاقتصاد العالمي.

الحواشي

(١) قُدمت الوثيقة في التاريخ المذكور أعلاه ليؤخذ في الحسبان قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الصادر في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(٢) الوثيقة TD/386.

(٣) الوثيقتان TD/410 وTD/L.382، على التوالي.

(٤) الوثيقة TD/B/50/8.

(٥) الوثيقة TD/B/50/14 (Vol.I).

(٦) *قرار المجلس العام بتاريخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤* (WT/L/579، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤).

(٧) تشتمل هذه الالتزامات المسبقة، على سبيل المثال، على اتفاق لبدء المفاوضات بشأن تيسير التجارة؛ والتزام بإزالة إعانات التصدير بحلول تاريخ محدد؛ والتزام بخفض الدعم الداخلي المشوه للتجارة بنسبة ٢٠ في المائة في السنة الأولى من فترة التنفيذ.

(٨) أندرسون، ك. (٢٠٠٣)، "الزراعة، والإصلاح التجاري والحد من الفقر: الآثار بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء"، سلسلة دراسات الأونكتاد الخاصة بقضايا السياسة العامة في التجارة والسلع، العدد ٢٢، جنيف.

(٩) مستمد من مصادر مختلفة، بما في ذلك الوثائق الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، والبيانات، والتقارير الصحفية.

(١٠) الرقم المقترح في الإطار هو اثنان.

(١١) مستمد من مصادر مختلفة، بما في ذلك الوثائق الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، والبيانات، والتقارير الصحفية.

(١٢) وثيقة منظمة التجارة العالمية TN/S/W/19، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(١٣) *Financial Times*، ١٨ حزيران/يونيه و٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(١٤) *الجماعات الأوروبية – الشروط الخاصة بمنح أفضليات تعريفية لصالح البلدان النامية* (WT/DS246/AB/R)، الفقرات ١٦٢-١٦٦.

(١٥) الأونكتاد، "تعدد الأطراف والإقليمية: التفاعل الجديد"، مذكرة معلومات أساسية أُعدت لاستعمالها في إطار محفل سابق لانعقاد الأونكتاد الحادي عشر (٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ريو دي جانيرو).